الأمم المتحدة

E/2023/79

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2023
Arabic
Original: English

دورة عام 2023

23 تموز/يوليه 2022 – 22 تموز/يوليه 2023

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022–2023

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022–2023.

090623 020623 23-08631 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022–2023

موجز

يتوخى هذا التقرير إبراز أعمال اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل 2022 إلى نيسان/أبريل 2023. وهو يركز بشكل خاص على تحليل سياسات اللجنة، ودورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وأنشـــطة التعاون التقني التي تضـــطلع بها دعما لبلدان المنطقة في مواجهة النكسات الناجمة عن مجموعة متتالية من الأزمات التي تحدث في سياق عدم الاستقرار العالمي والأنماط المتغيرة للعولمة. وفي هذا الصـــدد، واصـــلت اللجنة، في المناقشـــات التي أجريت في المنتديات الحكومية الدولية مع الدول الأعضاء، إسداء المشورة في مجال السياسات لتحديد مبادرات تحويلية يمكن أن تعجل بتنفيذ أهداف التنمية المســتدامة بطريقة شــاملة. ونهضــت اللجنة أيضــا بالاســتراتيجيات التحويلية من أجل إحداث تغيير إنتاجي من خلال الإســهام في التحولات الرئيســية اللازمة للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف، في مجالات منها المنظومات الغذائية، والتحول في مجال الطاقة، واقتصـــاد الرعاية، والتعليم، بالتعاون مع شـركاء منظومة الأمم المتحدة وفي إطار تفعيل عملية إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصـــعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، حافظت اللجنة على دورها في توفير الدعم التقني والدعوة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المســتدامة لعام 2030، على ســبيل المثال من خلال تعزيز القدرات في مجالي البيانات والإحصاءات وتعزيز تمويل التنمية، وكذلك للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتحول الرقمي والتجارة الشــاملة. واســتنادا إلى قدراتها في المجال التقني ومجال عقد الاجتماعات، دعمت اللجنة الشـراكات بين أصـحاب المصـلحة المتعددين وعززت التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض باستراتيجيات التنمية المستدامة ودعم بلدان المنطقة في سياق متغير على كل من صـعيد الجغرافيا السياسية والعولمة.

أولا – مقدمة

1 – تضررت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومجموعة من الأزمات المتتالية ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعمل على طمس المكاسب الإنمائية في جميع أنحاء المنطقة. ولا تزال التحديات وحالات انعدام اليقين العالمية المحيطة بالأمن الغذائي، وأسعار الطاقة، والتمويل، وتَعطُّل سلاسل الإمداد، وعودة التضخم، تؤثر على التعافي من هذه الأزمات. وفي هذا السياق، شهدت المنطقة زيادة في معدلات الفقر والفقر المدقع، وكذلك في عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن الديناميات المتغيرة للعولمة، التي تتسم بالتنافس الاقتصادي والتكنولوجي المتزايد، والقرارات الاستثمارية التي غدا اتخاذها يتأثر بصورة متزايدة بالاعتبارات الجغرافية السياسية والسياسية، والاتجاه الطويل الأجل المتمثل في انخفاض حجم التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تمثل تحديات ومواطن ضعف جديدة في منطقة ذات مستويات منخفضة تاريخيا من التكامل الإقليمي.

2 – وواصلت اللجنة دعم بلدان المنطقة من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، ودورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وأنشطتها في مجال التعاون التقني، لمساعدتها على مواجهة المجموعة المتتالية من الأزمات في مجالات العمالة، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة؛ والأزمة الثلاثية التي يواجهها الكوكب المتمثلة في تغير المناخ، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي؛ والتحديات الهيكلية المتعمقة، من قبيل انخفاض الإنتاجية، وانخفاض الاستثمار، وازدياد الأنشطة في سياق الاقتصاد غير النظامي. وشمل الدعم الذي قدمته اللجنة في هذا الصدد وضع مقترحات مبتكرة بشأن تمويل التنمية وطرائق جديدة للتعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة والدعوة إلى تلك المقترحات والطرائق. وشمل أيضا تحديد القطاعات التحويلية التي تمكّن البلدان من إعادة تفعيل نظمها الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والانتقال إلى اقتصادات خفيضة الكربون ذات محتوى تكنولوجي أرفع. وقدمت اللجنة مقترحاتها بشأن التغيير التحويلي إلى دولها الأعضاء في دورتها التاسعة والثلاثين، التي عقدت في بوينس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانيا – النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

ألف – التصدي لآثار الأزمات العالمية: الأمن الغذائي

3 – بغية معالجة أثر الحرب في أوكرانيا على أسعار الأغذية العالمية وارتفاع تكاليف الأسمدة التي تؤثر على العديد من بلدان المنطقة، بالنظر إلى هيكلها الإنتاجي وحصتها من السلع الزراعية في سلة صادراتها، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موجزا سياساتيا مشتركا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وتضمن الموجز توصيات بتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، وتمتين خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2025 المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الجوع دعما للمتابعة الإقليمية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. وأبرزت التوصياتُ السياسات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة للمنظومات الغذائية وإنتاج الأغذية على الصعيد الإقليمي، وقدمت تحليلا لاستجابات مختارة للأزمة الحالية، تشمل ما يتعلق منها بالحصول على الأسمدة. وتعتمد المنطقة اعتمادا كبيرا على الواردات وهي عرضة للتضرر بسبب حالات التعطل في سلسلة الإمداد بالأسمدة، بالنظر إلى أنها تستورد حوالي 85 في المائة من هذا المُدخَل.

باء – استراتيجيات السياسات التحويلية نحو إحداث تغيير إنتاجي

4 – قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها التاسعة والثلاثين، إلى دولها الأعضاء ورقة الموقف المعنونة "Towards transformation of the development model in Latin America and the Caribbean: production, inclusion and sustainability" (نحو تحويل النموذج الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنتاج والشمولية والاستدامة). وتقدم الوثيقة موجزا للقطاعات التحويلية التي يمكن أن تساعد في الدفع بعجلة التغيير في أنماط التنمية السائدة في المنطقة نحو نموذج أكثر إنتاجية وشمولية واستدامة، وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار والنمو والإسهام في تعافي المنطقة. وتشمل تلك القطاعات التحول في مجال الطاقة، ووسائل النقل الكهربائية، والاقتصاد الدائري الشامل لعدة قطاعات، والزراعة المستدامة، والاقتصاد الأحيائي، والصناعة التحويلية في مجال الرعاية الصحية، والتحول الرقمي، واقتصاد الرعاية، والسياحة المستدامة، وتسخير إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

جيم – سلاسل القيمة للمعادن الحيوية تعزيزا للتحويل الإنتاجي

5 – يمكن لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بفضل ما لديها من موارد طبيعية، أن تستفيد من التحول في مجال الطاقة الخضراء، وتنشئ صناعات تعمل بالهيدروجين الأخضر، كما يمكنها أيضا، بالنظر إلى امتلاكها 51 في المائة من احتياطيات الليثيوم و 38 في المائة من احتياطيات النحاس على الصعيد العالمي، من بين موارد معدنية أخرى، أن تؤسس لسلاسل قيمة للمعادن الحيوية في مجال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات التخزين وأن تعزز الروابط القائمة بين القطاعات. وما فتئت اللجنة تعمل على الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني مع بلدان "مثلث الليثيوم"، وهي الأرجنتين وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وشيلي، بشأن مواضيع منها النظم الضريبية المتصلة باستخراج الليثيوم، وقد أعدت دراسات مواضيعية ونظمت دورات تدريبية بشأن حوكمة الإنتاج المستدام لليثيوم.

دال – مقترح إقامة مجتمع رعاية، والمؤتمرات المعنية بالمرأة والتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة

6 – ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجري تحليلا للسياسات، كما أنها عقدت مناقشات حكومية دولية بشأن مفهوم مجتمع الرعاية، في محافل منها المؤتمر الإقليمي الخامس عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن لقطاعات الرعاية أن تنشّط الاقتصاد، وتُوجِدَ فرص العمل، وتسهم في سد الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة، ولكن هذه الجهود تتطلب التغيير في السياسات المالية والإنتاجية والاجتماعية. فوفقا لتقديرات اللجنة، يمكن أن يفضي سد الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة 6,9 نقاط مئوية بين عامي 2016 و 2030. ويمثل اتساع الفجوات بين الجنسين السمة التي تميز توزيع عبء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر. فاستنادا إلى تقديرات تتناول 10 بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمثل العمل المنزلي غير المدفوع الأجر نسبة تتراوح بين 15,9 و 27,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المتوسط، تشكل مساهمة النساء 74 في المائة في هذا العمل. وبالإضافة إلى البحوث والدعوة في مجال السياسات المتعلقة بنظم الرعاية، تقدم اللجنة المساعدة التقنية للحكومات الوطنية والمحلية في حصر وتصميم خدمات الرعاية والتمويل. وفي هذا الصدد، تشمل المساعدة التي تقدمها اللجنة أنشطة التعاون التقني المتصلة باستراتيجيات الاستدامة المالية لتوفير خدمات الرعاية في بوغوتا، ومدن أخرى.

7 - وبالنظر إلى عملية شيخوخة السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن حقوق كبار السن تبرز باعتبارها بعدا ذا أولوية، من منظور خدمات الرعاية وغيره من المنظورات. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت اللجنةُ المؤتمرَ الإقليمي الحكومي الدولي الخامس المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتوضيح التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2022 وإعادة تأكيد التزامات دولها الأعضاء في هذا المجال.

هاء - تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحول مستدام وشامل في مجال المياه

8 - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب شركائها الإقليميين والعالميين وحكومة مملكة هولندا، الحوارات الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن المياه في مقرها في سانتياغو في الفترة من 1 إلى 3 شباط/فبراير 2023، تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وفي هذا الحدث، اتفقت الدول الأعضاء على وضع خطة عمل إقليمية جديدة للمياه بهدف تسريع التحول في مجال المياه وإعادة البلدان إلى المسار الصحيح تحقيقا لجميع الغايات المنبثقة عن الهدف 6. وعلاوة على ذلك، أُطلقت أيضا الشبكة والمرصد الإقليميان لاستدامة المياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز التعاون الإقليمي والمناطقي في مجال المياه، بسبل منها توفير الخدمات الاستشارية وبناء القدرات في خمسة بلدان مستهدفة. فوفقا لتقديرات اللجنة، يلزم استثمار 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي سنويا على مدى 10 سنوات لتعميم الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية المدارة بأمان.

واو - الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر الأطراف فيه

9 - نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في هذا الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو)، بصفتها أمانته الفنية. وفي هذا الاجتماع، اتخذ مؤتمر الأطراف القرار I/6، الذي قرر فيه إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية معني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية ووافق على أن يُعهد إلى الفريق العامل بإعداد خطة عمل لتقديمها إلى الاجتماع العادي الثاني لمؤتمر الأطراف. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنةُ المنتدى السنوي الأول المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية، الذي عقد في كيتو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وحضرته الأطراف، والمجتمع المدني، وممثلو الشعوب الأصلية، والأوساط الأكاديمية، وكيانات الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل 2023، عُقد الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في بوينس آيرس في شكل اجتماع استثنائي. وخلال هذا الحدث، انتُخب الأعضاء السبعة الأوائل في لجنة دعم التنفيذ والامتثال، وهي هيئة فرعية تابعة للمؤتمر، واتخذت الأطراف القرار II/1، بشأن انتخاب أعضاء هذه اللجنة. واعتمدت البلدان المشاركة أيضا إعلان بوينس آيرس، الذي شدد فيه مؤتمر الأطراف على مساهمة الحقوق المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء بشأن المسائل البيئية، في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. واتفقت البلدان أيضا على عقد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في سانتياغو في نيسان/أبريل 2024.

زاي - التقدم المحرز في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتفعيل منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

10 - لم تزل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسهم في إعداد البرامج على الصعيد القطري من خلال تقديم الدعم، عند الطلب، لإعداد تحليلات قطرية مشتركة وصياغة واستعراض أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. واستفادت اللجنة من خبرتها الشاملة لعدة قطاعات وقدمت تحليلا للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود. وواصلت اللجنة أيضا المشاركة، بصفتها عضوا في فريق دعم الأقران، في عمليات استعراض ضمان الجودة للتحليلات وأطر التعاون القطرية المشتركة.

11 - وفي عام 2022، بدأت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرحلتها التشغيلية، فعملت على تكثيف تعاونها مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقامت الائتلافات المواضيعية (المعنية بتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود؛ والجريمة والعنف؛ والنمو المنصف؛ وتمويل التنمية؛ والحوكمة والمؤسسات؛ والتنقل البشري) والأفرقة العاملة المواضيعية (المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وكذلك الشباب) بإعداد قائمة بالخدمات التي تقدمها، والتي شملت إسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسات، والدعم المعياري والبرنامجي، والمساعدة في مجال القدرات التقنية. وأبرزت الطلبات الموحدة المقدمة من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للحصول على الدعم الإقليمي الاحتياجات من الدعم لدى التصدي للتحديات عبر الحدود والتحديات دون الإقليمية. وكان الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري أول مَن استجاب لطلبات المنسقين المقيمين في كولومبيا، وأمريكا الوسطى، والمكسيك. وبُذلت أيضا جهود متزايدة فيما يتعلق بالمبادرات عبر الحدود والمبادرات دون الإقليمية التي تعزز الروابط فيما بين الركائز في مجالات الشؤون الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وحقوق الإنسان.

12 - وبناء على دراسة استقصائية شارك فيها أصحاب المصلحة في عام 2022، أجرت منصة التعاون الإقليمي استعراضا لترتيبات عملها بهدف تكييف استجابتها بشكل أفضل لاحتياجات الأفرقة القطرية. وأدى ذلك إلى إطلاق النسخة 2,0 من منصة التعاون الإقليمي التي تتميز بحدة تركيزها المواضيعي وبإجراءاتها المبسطة. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز التفاعل والتواصل فيما بين المشاركين، وإتاحة قائمة إقليمية بالخبرات، وتبسيط الائتلافات المواضيعية والأفرقة العاملة بغرض توفير استجابات أكثر تكيّفا مع احتياجات المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ومن أجل إتاحة الاستفادة من الخبرات على نطاق المنظومة، وُضعت قائمة بخبرات منصة التعاون الإقليمي، التي تضم أصول الأمم المتحدة وخبراتها على الصعيد الإقليمي.

13 - وعلاوة على ذلك، ومتابعة للقرار 16/2022 الصادر عن اللجنة التنفيذية، أنشأت منصة التعاون الإقليمي مجلسا استشاريا معنيا بخطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجنوب المكسيك وجنوبها الشرقي. وقد أُحرز تقدم في تنفيذ الإجراءات ليس فقط على الصعيد الوطني بالتعاون مع السلطات الوطنية والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية والمكتب الإقليمي للتنسيق الإنمائي، بل أيضا فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود. وقد اختيرت غواتيمالا بوصفها البلد التجريبي لتنفيذ خطة التنمية الشاملة بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم.

حاء - دعم البلدان في تنفيذ عمليات الاستعراض الوطني الطوعي

14 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسداء دعم مباشر لدولها الأعضاء لتعزيز التنفيذ المحلي والوطني والإقليمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية في المنطقة من خلال شبكة الممارسين التابعة لها من أجل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن البلدان الـ 40 التي ستقدم استعراضاتها في عام 2023، هناك 4 بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضم سانت كيتس ونيفس التي ستقدم استعراضها للمرة الأولى، وبربادوس وغيانا للمرة الثانية، وشيلي للمرة الثالثة. وقد أصبحت شبكة الممارسين منصة إقليمية معتمدة للتعلم والتعاون وتبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات بين الأقران بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت شبكة الممارسين دورها باعتبارها آلية غير رسمية لتبادل أفضل الممارسات بين الأفرقة التقنية للبلدان مكلفة عموما بمهام رصد تنفيذ خطة عام 2030 وتنسيقها، وخصوصا بعملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2019 ونيسان/أبريل 2023، عُقد 50 اجتماعا افتراضيا لشبكة الممارسين دعما لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

15 - وتضم شبكة الممارسين 188 عضوا من 33 بلدا في المنطقة، نسبة النساء منهم 61 في المائة والرجال 39 في المائة. وتضم مجموعة متنوعة من مسؤولي الحكومات والباحثين والخبراء التقنيين، وكذلك ممثلي اللجنة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلو مكاتب المنسقين المقيمين. ويشارك في الاجتماعات بانتظام العديد من أصحاب المصلحة، مع ممثلي المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى جانب السلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسير موضوعات المناقشات الشهرية وفقا لطلبات دول المنطقة وتشمل مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة بالأهداف، من قبيل توطين خطة عام 2030، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والتخطيط والميزنة بما يتماشى مع خطة عام 2030، ووسائل تنفيذ خطة عام 2030 مع التركيز على تمويل التنمية، والبيانات والإحصاءات، وأثر تغير المناخ، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ومن النقاط التي أُبرزت بصورة أكثر تواترا في التقييمات التي أجريت في عامي 2020 و 2021 هي أن شبكة الممارسين توفر حيزا غير رسمي وموثوقا لتبادل الآراء فيما بين الأقران والإدلاء بتعليقاتهم البناءة في مراحل إعداد الاستعراضات. وقد أشار العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا إلى الدور الهام الذي تؤديه شبكة الممارسين في الاستعراضات. فعلى سبيل المثال، أبرز ممثل الأرجنتين أعمال اللجنة لدى تقديم استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022.

16 - وفيما يتعلق بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، واصلت تقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى البلدان في إعداد استعراضاتها وعرضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. فخلال الفترة 2022-2023، يسرت اللجنة مشاورات لأصحاب المصلحة بشأن خطة عام 2030 مع بربادوس وسانت كيتس ونيفس، والتي استخدمت نتائجها أساسا للاستعراضات. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية إلى بربادوس وسانت كيتس ونيفس في صياغة استعراضاتهما وفي إعداد عروض وزارية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن الدروس البالغة الأهمية المستفادة من تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد هو أن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وعرضها من جانب البلد المعني ساهم بشكل إيجابي

في تولي زمام المسؤولية الوطنية عن تحقيق الأهداف وعزز تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة البحر الكاريبي. وتقدم اللجنة أيضا المساعدة التقنية للبلدان من أجل تعميم مراعاة الأهداف في تخطيط التنمية الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي على النظم الإحصائية الوطنية، وكذلك من أجل تعزيز التشريعات الإحصائية دعما لرصد الأهداف.

17 - ونظمت اللجنة أيضا حلقات عمل إقليمية لبناء قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تقوم بإعداد استعراضاتها. والهدف من حلقات العمل التقنية هو تعزيز معارف البلدان وقدراتها فيما يتعلق بصياغة استعراضاتها في إطار استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة عمل إقليمية بالحضور الشخصي في شكل حدث جانبي خلال الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

طاء - النتائج المنبثقة عن منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

18 - عُقد الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2023، وضم أكثر من 650 مشاركا، بمن في ذلك نحو 170 ممثلا عن الحكومات، وأكثر من 300 ممثل عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وكذلك ما يقرب من 150 ممثلا عن منظومة الأمم المتحدة من ضمنهم المنسقون المقيمون. وفي الاجتماع، قام المشاركون بتقييم تنفيذ خمسة من أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها في المنطقة: الهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)؛ والهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة)؛ والهدف 9 (التصنيع والابتكار والبنى التحتية)؛ والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)؛ والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). ونَبّه المشاركون إلى ضرورة أن تعجّل المنطقة في تنفيذ الأهداف في طريقها لبلوغ عام 2030. وأبرز التحليل الذي قدمته اللجنة في المنتدى أن 24,6 في المائة فقط من الغايات يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف في ضوء الاتجاهات الحالية، في حين أن التقدم نحو تحقيق نصف الغايات تقريبا (48,4 في المائة) يسير ببطء شديد يحول دون تحقيقها بحلول عام 2030 وأن تحقيق 27 في المائة من الغايات آخذ في التراجع. ومن أجل التصدي لهذا التحدي والتعجيل بتنفيذ الأهداف على الصعيد الإقليمي، قدمت اللجنة سبع مبادرات تحويلية يمكن أن تُحقِّق، إذا ما نُفذت على نطاق واسع، أوجه تآزر وتُحدِث آثارا مضاعفة لتنفيذ عدة أهداف بصورة متزامنة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفرع الرابع من هذا التقرير).

19 - وفي نهاية الاجتماع، اعتمد ممثلو البلدان الوثيقة الختامية التي تحدد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي انبثقت عن الاجتماع السادس للمنتدى، والتي أكدوا فيها من جديد التزامهم بتنفيذ خطة عام 2030، وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب، والاعتراف بالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة للأهداف.

20 - وأهابت البلدان بالمجتمع الدولي إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي لتحديات بعينها تتعلق بالأهداف التي يكون التقدم صوب تحقيقها محدودا، بما في ذلك حماية التنوع البيولوجي، ووضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، وزيادة توافر البيانات المصنفة والجيدة وفي أوانها، وإشراك الشباب، وتعزيز تمويل

التنمية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، اعترفت البلدان أيضا بأوجه عدم المساواة المتفشية في المنطقة وبضرورة معالجتها تنفيذا للأهداف.

21 - وفضلا عن ذلك، أقرت البلدان بدور اللجنة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نظرا لمهمتها المتمثلة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات باعتبارها منصة حكومية دولية لإسداء المشورة وللحوار في مجال السياسات. وزيادة على ذلك، أقرت البلدان بأن معظم بلدان المنطقة قدمت بالفعل استعراضات وطنية طوعية وشجعت نظيراتها التي تستعد للقيام بذلك في السنوات القادمة على مواصلة جهودها لتنفيذ خطة عام 2030، لا سيما من خلال دمج الأهداف في استراتيجياتها الوطنية ومواءمة ترتيباتها المؤسسية.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - تعزيز منظومات البيانات لرصد التنمية المستدامة

22 - عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشر واستخدام الإحصاءات القابلة للمقارنة إقليميا، بسبل منها منصات قابلة للتشغيل المتبادل تدمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية والوثائقية، من بين بيانات أخرى، وكذلك المنصة المحدَّثة التي تستضيف قاعدة البيانات الإحصائية للجنة، لتضيف بذلك قدرات جديدة وتطلق بوابة جغرافية. واستُحدثت أيضا أدوات تكميلية، من قبيل بوابة للبيانات المتعلقة بأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ومستودع للبيانات الجزئية المتعلقة بالمسوحات الاقتصادية، ونظم للوصول إلى مصفوفات المدخلات - المخرجات، بالإضافة إلى أداة لتجهيز البيانات الجزئية المتعلقة باستقصاءات الأسر المعيشية.

23 - وتقوم المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أيضا باسم بوابة أهداف التنمية المستدامة، بتجميع وعرض العمل الذي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة عام 2030، بما في ذلك الأحداث الرئيسية، والبيانات والإحصاءات، والأدوات التحليلية والمنتجات المعرفية، والمعلومات بشأن الطريقة التي تقدم بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الدعم للبلدان في رصد الأهداف والإبلاغ عنها. وأسفر التحديث المستمر للمنصة والتعاون المتواصل فيما بين الوكالات، من خلال نظام لا مركزي يتيح لأعضاء منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إضافة محتوى إلى البوابة، عن تسليط مزيد من الضوء على الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعن تحسين إمكانية الوصول إليها.

باء - المساهمات المقدمة في المقترح الوارد في "خطتنا المشتركة" بشأن اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

24 - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أعمال الفريق الأساسي المعني باعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، الذي صاغ التقرير المعنون " Valuing what counts: United Nations system-wide contribution on progress beyond gross domestic product" (تقييم ما يهم: المساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إحراز تقدم

بما يتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي) في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وعلاوة على ذلك، نُظمت في الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، المعقود في آب/أغسطس 2022، دورة استثنائية بشأن اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بمشاركة ممثلي الفريق الأساسي من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويمكن للجنة أن تبني على ما تقدمه من دعم مستمر للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمبادرات المتوائمة مع المقترح بشأن اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، من قبيل الخبرات الإقليمية المتعلقة بالمحاسبة في مجال النظام الإيكولوجي والجهود المبذولة لإعداد البيانات والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت وعمل المرأة غير المدفوع الأجر.

جيم - دعم قدرات البيانات والإحصاءات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والكوارث

25 - لم تزل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم المساعدة التقنية لبلدان منطقة البحر الكاريبي لتعزيز قدرات الموظفين الوطنيين في مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات التنفيذية على إعداد مؤشرات تتعلق بتغير المناخ ومخاطر الكوارث، ونشرها واستخدامها. ففي عام 2022، وبدعم من مشروع حساب التنمية 2023Q " Caribbean SIDS relevant climate change and disaster indicators for evidence-based policies" (المؤشرات ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لأغراض وضع سياسات مرتكزة على الأدلة)، وُضع 33 مؤشرا استنادا إلى الأولويات الوطنية وتوافر الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والكوارث. وأنشئت شبكة إقليمية معنية بالإحصاءات البيئية للجمع بين بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، واستُهلت دورة تدريبية على الإنترنت بشأن الإحصاءات البيئية.

دال - الجهود المبذولة لتعزيز تمويل العمل المناخي

26 - تتعرض أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة لآثار تغير المناخ التي تزداد حدة، وتشكل مبادرات التحول الأخضر والخفيض الكربون فرصا للتحول الإنتاجي في المنطقة. وفي هذا السياق، يبرز تعزيز نطاق وتوافر تمويل العمل المناخي لكل من مبادرات التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها باعتباره شاغلا ذا أولوية للمنطقة.

27 - فعلى سبيل المثال، وإقرارا بارتفاع مستويات الديون، التي تتفاقم بسبب شدة ضعف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مواجهة تغير المناخ وآثاره، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود. وهو صندوق يعمل بمثابة أداة تمويل خاصة الغرض تهدف إلى حشد تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة لمنطقة البحر الكاريبي، مع كفالة توافر الموارد في الوقت نفسه للاستثمار في مبادرات التكيف والتخفيف من أجل التأسيس لصناعات خضراء والعمل من خلال نافذتين هما: بناء القدرة على الصمود؛ وإعادة هيكلة الديون وتعزيز السيولة. ويُقترَح أن يكون مقر هذا الصندوق في صندوق التنمية للجماعة الكاريبية وأن يشترك في إدارته اتحاد مؤلف من الوكالات الإقليمية، بما في ذلك صندوق التنمية للجماعة الكاريبية، واللجنة، ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ. وفي عام 2022، مرّت المبادرة بمشاورات رفيعة المستوى، بما في ذلك ما جرى منها في اجتماعات

المائدة المستديرة الإنمائية لمنطقة البحر الكاريبي ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في سورينام في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، والتي اتخذ فيها قرار بالموافقة على مواصلة العمل نحو إنشاء الصندوق.

28 - وقُدِّم أيضا عرض بشأن الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن موضوع "التمويل المناخي: التحول في مجال الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي عقدته اللجنة بالشراكة مع مؤازرين رفيعي المستوى للعمل المناخي فيما يتعلق بالدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وركز اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى على تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن تمويل العمل المناخي وتقديم خلاصة لكل من المشاريع التي تتسم بالقابلية للاستثمار على الصعيد الوطني وصعيد المدن. وتناول الحدث القطاعات المرتبطة بالتحول في مجال الطاقة والتنمية الإنتاجية في المنطقة، بما في ذلك الاستثمارات في وسائل النقل الكهربائية، والمعادن الحيوية، والطاقات المتجددة، وأصدر خلاصة للمشاريع، عُرضت أيضا في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعاونت اللجنة مع مجموعة بوسطن الاستشارية ومؤازرين رفيعي المستوى على وضع قائمة تصفية والعمل لتنفيذ مشاريع مختارة تتعلق بمشاركة المستثمرين وتحديث وثائق المشاريع.

هاء - تعزيز التحول الرقمي من خلال برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

29 - التكنولوجيات الرقمية هي أدوات أساسية لتعزيز الإنتاجية والنمو ولها تأثيرات بارزة في مختلف المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية، من قبيل الصحة والتعليم والخدمات الحكومية. ففي المؤتمر الوزاري الثامن بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أقرت الدول الأعضاء برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022-2024، الذي يحدد الأولويات المواضيعية للتنمية الرقمية لبلدان المنطقة. وتتناول الدول في برنامج العمل الأبعاد المتنوعة المتعلقة بتعزيز الشمول والتحول الرقميين، بما في ذلك الاتصال الإلكتروني، وتنمية المهارات، والاقتصاد الرقمي، والتحول الرقمي للدولة. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤكد على الشراكات والإجراءات التي تعزز التكامل التجاري، والسوق الرقمية الإقليمية، والتعاون الدولي.

واو - النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السياسات التجارية

30 - تسهم السياسات التجارية، وكذلك تكوين سلة الصادرات، في انخفاض مشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بقطاعات التصدير، التي لا تستفيد بالتالي من الميزات النسبية التي يمكن أن تنجم عن مشاركة أكثر إنصافا. ورغم أن منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية تتضمن بشكل متزايد الآن منظورا جنسانيا، فإن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بقطاع التصدير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من مشاركتها في الاقتصاد عموما.

31 - وفي عام 2022، قدمت اللجنة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للموظفين الوطنيين من بلدان تحالف المحيط الهادئ (بيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك) وجماعة دول الأنديز (إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو، وكولومبيا) لقياس مشاركة المرأة في قطاعات التصدير وتقييم درجة

ما تولده السياسات التجارية من حوافز لزيادة مشاركة المرأة. ونُظمت حلقات عمل لتعزيز قدرات الموظفين الوطنيين في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في فصول الاتفاقات التجارية، وتحديد الفرص التجارية داخل تحالف المحيط الهادئ، واستحداث أدوات للسياسة التجارية تسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة وفي المساواة بين الجنسين. واعتبارا من عام 2022، ساهم هذا العمل في قيام تسعة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإدماج فصول تتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في الاتفاقات التجارية أو ساهم بإجراء مفاوضات بشأن إدماجها فيها.

رابعا - أضواء على المبادرات التحويلية الرامية إلى المضي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

32 - في منتصف الطريق صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، تأثر التقدم نحو تحقيق الأهداف في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

33 - وفي هذا السياق، الذي يقترن بتقلص الحيز المتاح للسياسات النقدية والمالية بسبب ارتفاع معدلات التضخم والزيادات في الدين الخارجي، من الضروري تحقيقا للأهداف، اتخاذ إجراءات لعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية، وتعزيز الاتجاهات التي تتخذ مسارا صحيحا ولكنها غير كافية لتحقيق الغايات، وكفالة تحقيق الغايات التي تتخذ حاليا مسارا صحيحا.

34 - وعلاوة على ذلك، يثير السياق الحالي الحاجة إلى زيادة قدرة الهيكل المالي الدولي على تعبئة الموارد من أجل التنمية، التي يجب أن تُستكمل باستراتيجية لتعظيم أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ألا تعمل آليات توفير السيولة أو توسيع الحيز المالي على تخفيف الاختلالات القصيرة الأجل فحسب، بل يجب أن ترسي أيضا الأساس لسد الثغرات الأطول أجلا.

35 - وفي مواجهة هذا الواقع، تدعو اللجنةُ المنطقةَ إلى مضاعفة جهودها لإعادة تنشيط اقتصاداتها، وكذلك تحويل النماذج الإنمائية للبلدان على حد سواء، من خلال تركيز هذه الجهود على سياسات التحويل والتنويع الإنتاجيين إلى جانب الاستثمارات الكبيرة من القطاعين العام والخاص. وهذا من شأنه أن يجعل من الممكن التعجيل بالتغيير الهيكلي والتحول التكنولوجي والرقمي لتحقيق نمو مرتفع ومطرد وتنمية مستدامة وشاملة. وقد وردت هذه المقترحات في ورقة الموقف المعنونة "نحو تحويل النموذج الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنتاج والشمولية والاستدامة"، التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين. وفي الاجتماع، نظمت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير التي قوبلت بترحيب الدول الأعضاء.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، أُتيحت لبلدان المنطقة فرص لمناقشة التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عام 2030 والتحديات التي تحول دون ذلك، من خلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن موضوع "الطريق إلى مؤتمر القمة المعني أهداف التنمية المستدامة: المبادرات التحويلية - تهيئة الفرص لتعزيز الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها بشكل كامل على جميع المستويات" ومن خلال عرض

الوثيقة المعنونة "منتصف الطريق إلى عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم المحرز والتوصيات المتعلقة بالتعجيل".

37 - وفي الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، اقترحت اللجنة مبادرات تحويلية للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق غايات عام 2030، وهي: التحول في مجال الطاقة والصناعات ذات الصلة، والاقتصاد الأحيائي، والسياحة المستدامة، والتحول الرقمي، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومجتمع الرعاية والمساواة بين الجنسين، والصادرات من الخدمات الحديثة المتاحة على الإنترنت، نظرا لأن هذه القطاعات لديها الإمكانية لتوليد آثار مضاعفة وأوجه تآزر بين عدة أهداف. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، تقترح اللجنة الاستفادة من البصمة المؤسسية المرتبطة بالأهداف لزيادة القدرات على التفكير والحوار بشأن تحديد معالم المستقبل. كما أن القدرات على الاستبصار مطلوبة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المعقدة في سياق يتميز بعدم الاستقرار وعدم اليقين.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة حلقات دراسية إقليمية وأجرت مناقشات حكومية دولية لمعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ وتمويل سياسات التنمية المستدامة المتسقة مع الأهداف. وشمل ذلك، الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة والثلاثين بشأن السياسة المالية. وخلال الاجتماع، ناقش الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى التابعة لوزارات المالية تحديات السياسة المالية واتفقوا على أهمية تعزيز تحصيل الضرائب وتصاعدية الهياكل الضريبية، فضلا عن الإنفاق المالي باعتباره أداة لتعزيز التنمية المستدامة.

خامسا - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

ألف - التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

39 - عملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على النهوض بالتعاون الإقليمي من خلال تعاونها مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي عام 2022، قُدم الدعم للأرجنتين عندما تولت رئاسة الجماعة بصورة مؤقتة، كما قُدم الدعم منذ أوائل عام 2023، إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين عندما تولت هذا الدور. وتقدم اللجنة أيضا الدعم التقني بشأن المسائل التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمبينة في إعلان بوينس آيرس، الذي يعبر عن الرؤية المشتركة للبلدان الأعضاء إزاء مجموعة من المجالات، بما في ذلك التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتعاون البيئي، ومواصلة خطة الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية.

40 - وتهدف الخطة إلى تشجيع تنمية وتوسيع وتعزيز القدرات الإقليمية المتعلقة بإنتاج اللقاحات وتوزيعها، وقد أُقرت بالإجماع في مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في مكسيكو في عام 2021. ومن أجل إحراز تقدم نحو تنفيذ الخطة في الأجل القصير، قُطعت أشواط متقدمة نحو إنشاء ثلاثة مسارات عمل ذات أولوية هي: التنسيق بين الوكالات التنظيمية الوطنية، وضرورة تعزيز الإنتاج، ووضع آليات شراء إقليمية لكفالة حصول الجميع على اللقاحات.

41 - وبمساعدة من اللجنة، سيدعم صندوقُ التكيف مع المناخ والتصدي بشكل شامل للكوارث الطبيعية تنفيذَ مشاريع ترمي إلى النهوض بأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك الاستراتيجية القائمة المتعلقة بالإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث، بغية تعزيز رؤية للتنمية الشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة من شأنها أن تسهم في تمتين القدرة على الاستجابة للكوارث في بلدان المنطقة.

42 - وعلاوة على ذلك، سوف تقدم اللجنة أيضا الدعم الفني لتنظيم اجتماع مع وزراء الاقتصاد والمالية في أيار/مايو 2023. والهدف من الاجتماع هو وضع خطة مشتركة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التصدي للأزمة العالمية الراهنة. وفيما يتعلق بدعم إجراء حوارات أقاليمية، سوف تقدم اللجنة أيضا المساعدة التقنية استعدادا لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المقرر عقده في تموز/يوليه 2023.

43 - ودعمت اللجنةُ جماعةَ دول الأنديز في تصميم برنامج العمل الرقمي لدول الأنديز، وهو استراتيجية جديدة لمساعدة البلدان الأعضاء على اجتياز تحديات التحول الرقمي وتحسين الاتصال الإلكتروني والابتكار. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنةُ المنتدى الإقليمي للمياه التابع للجماعة وقدمت توصيات بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولا سيما الصلة بين المياه والطاقة والغذاء.

44 - وقدمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية لبلدان تحالف المحيط الهادئ بشأن القضايا الجنسانية في مجال التجارة، بما في ذلك النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التجارة الخارجية، وإنشاء شبكات من النساء تشارك في التجارة الإلكترونية، وإتاحة الفرص للمرأة في القطاعات الاقتصادية المتصلة بالصادرات. وتدعم اللجنة أيضا الفريق التقني المعني بالتنمية والإدماج الاجتماعي التابع لتحالف المحيط الهادئ في تصميم وتنفيذ مشروع لمرصد اجتماعي.

45 - وفي إطار الأنشطة المضطلع بها تحت رئاسة باراغواي المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة، استضافت اللجنة ثلاثة أفرقة خبراء في منتدى الأعمال التجارية الثامن للسوق الجنوبية المشتركة ضمت مشاركين من القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء بهدف تعزيز التكامل والتعاون بشأن الخدمات القائمة على المعرفة، وقطاع المستحضرات الصيدلانية، والأغذية الزراعية.

46 - وواصلت اللجنة دعم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في المجالات الواسعة المتمثلة في التحول الرقمي والحوكمة والطاقة وتغير المناخ. وقد نُشر تقرير عن الدروس المستفادة والفرص المتاحة فيما يتعلق بنماذج جديدة من الإدارة العامة تستخدم التكنولوجيا بفعالية. وعلاوة على ذلك، قُطعت أشواط متقدمة في إطار مشروع مشترك مع الأمانة التنفيذية لمجلس وزراء المالية في أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية لتعزيز إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة في مجال التكيف مع تغير المناخ في البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

47 - وبالتعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي، نظمت اللجنة حلقتيْ عمل في إطار المساعدة التقنية المقدمة إلى سانت كيتس ونيفس لدى إعداد استعراضها الوطني الطوعي الأول، لأغراض عرض تقرير الاستعراض على أصحاب المصلحة، وكذلك لتعزيز الدعم المقدم بشأن مسألة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

48 - وواصلت اللجنة مساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي على تحسين نظمها الإحصائية. وقدمت اللجنة، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، خدمات بناء القدرات لتنسيق مشاركة بلدان المنطقة دون

الإقليمية في برنامج المقارنات الدولية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مبادرة مشـــتركة مع الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شـــرق البحر الكاريبي، عززت اللجنة القدرات المؤســـســـية والإحصـــائية لبلدان منطقة البحر الكاريبي من أجل تحسين إنتاج ونشر واستخدام المؤشرات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والكوارث. وقد ساعد عمل اللجنة على الصـــعيد القطري في تحديد التنســـيق وتبادل البيانات باعتبارهما أهم المجالات التي يحقق فيها تبادل المعارف والخبرات والتعلم من الأقران على الصعيد الإقليمي أكبر قيمة للبلدان.

49 - ونظمت رابطة تكامل أمريكا اللاتينية واللجنة اجتماع مائدة مستديرة بشأن احتشاد عدة أزمات وأثرها على التعافي من الجائحة، ولا سيما حالات التعطل في سلاسل الإمداد بالأسمدة والمدخلات الزراعية وأثرها على صادرات المنطقة من السلع الزراعية.

باء - التعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة

50 - بالإضـــافة إلى التعاون فيما بين الوكالات في إطار منصـــة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وائتلافاتها المواضيعية (انظر الفرع ثانيا - زاي)، واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضـا إقامة تعاون فيما بين الوكالات من خلال هيئاتها الفرعية واجتماعاتها الحكومية الدولية، والمنشـــورات المشـــتركة والدعم التقني بهدف متابعة الخطط العالمية والإقليمية وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتحولات الرئيسية لتعجيل وتيرة خطة عام 2030.

51 - ومن الأمثلة على ذلك المشـاركة في عقد مؤتمرات واجتماعات المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمؤتمر الإقليمي للســـكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان؛ والأمانة الفنية المشـــتركة مع برنامج الأمم المتحدة للمســـتوطنات البشـــرية (موئل الأمم المتحدة) للجمعية العامة للوزراء والسـلطات الرفيعة المسـتوى لقطاع الإسـكان والتنمية الحضـرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

52 - وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية والاستجابات المشتركة بين الوكالات للتحديات الناشئة التي يواجهها الأمن الغذائي، وبالإضافة إلى إصدار موجز سياساتي مشترك (انظر الفرع ثانيا - ألف)، عملت اللجنة أيضـا بشـكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على تنظيم الاجتماع الإقليمي بخصـوص لحظة تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023. وعُقدت المشـــاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 25 نيســـان/أبريل 2023 في شـــكل حدث جانبي خلال الاجتماع الســـادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي نظمه مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية وفرقة العمل الإقليمية التابعة له. وأدت لحظة التقييم الإقليمي إلى إذكاء الوعي بلحظة التقييم العالمي وزيادة الزخم إزاءها، ومثّلت فرصـة لتعزيز التعلم والحلول على الصـعيد الإقليمي. وجرى تجميع الرسـائل الرئيسـية في شـكل تقرير تقني موجز سـيكون بمثابة المُدخل الإقليمي لعملية التخطيط للحظة التقييم العالمي لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2023. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية،

على الخطة المحدَّثة التي وضـــعتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع، والتي سيجري إقرارها في اجتماع وزاري يُعقد في أواخر عام 2023.

53 - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى توفير مدخلات إقليمية ودعم متابعة اتفاقات قمة تحويل التعليم، واصلت اللجنة العمل عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن المنشورات المشتركة، ومبادرات التعاون التقني، وجهود الرصد والدعوة المشتركة بهدف رصد التقدم المحرز في التعليم. وفي الفترة التي ســبقت عقد قمة تحويل التعليم، أصـــدرت الوكالات الثلاث في أيلول/ ســبتمبر 2022، الوثيقة المعنونة " Education in Latin America and the Caribbean at a Crossroads: Regional Monitoring Report SDG4 – Education" (التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مفترق طرق: تقرير الرصد الإقليمي للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - التعليم). وعُرضـت النتائج الأولية للتقرير في تموز/يوليه 2022 خلال حدث جانبي نُظِّم على نحو مشـترك أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أداره المستشار الخاص لقمة تحويل التعليم المعقودة في عام 2022 واشـتركت في الدعوة إلى عقده البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة. كما قدمت نسـخة عام 2022 من منشـور "Social Panorama of Latin America and the Caribbean" (المشـهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) تحليلا لآثار الجائحة على نُظم التعليم في المنطقة.

54 - وتعمل اللجنة أيضـا بشـكل وثيق بشـأن المبادرات ذات الأولوية مع اللجان الاقتصـادية الإقليمية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك التعاون في سـياق الفريق العامل المعني بتحويل الصـناعات الاسـتخراجية لأغراض التنمية المستدامة وصياغة الموجز السياساتي المشترك المعنون " Addressing public debt challenges to effectively pursue the Sustainable Development Goals: Regional perspectives" (التصـــدي لتحديات الدين العام من أجل الســـعي بفعالية إلى تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة: المنظورات الإقليمية)، الذي صـدر خلال حدث جانبي مشـترك عُقد في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

55 - وتواصل اللجنة التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن البيانات والإحصاءات، مع جهات منها شـعبة الإحصـاءات، واللجان الاقتصـادية الإقليمية، ولجنة تنسـيق الأنشـطة الإحصـائية، والمنسـقون المقيمون، وشـــبكة موظفي إدارة البيانات في مكتب التنســـيق الإنمائي، وكذلك الفريق المعني بالبيانات والإحصاءات التابع لمنصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جيم - التعاون مع الشركاء من خارج المنطقة

56 - في عام 2022، واصـــلت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاونها الطويل الأجل مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي. ففي عام 2022، أصدرت اللجنة، بالتعاون مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، والمفوضية الأوروبية، الطبعة الخامسة عشرة من تقرير الآفاق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بعنوان " Latin American Economic Outlook 2022: Towards a Green and Just Transition" (الآفاق الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية لعام 2022: نحو انتقال أخضـر وعادل)، التي طُرحت في إطار الدورة السـابعة والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، التي عُقدت في مصـــر. ويقدم التقرير موجزا للفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصـــادية التي يمكن للتحول

الأخضر أن يقدمها. ويعرض أيضا النقاش بشأن إمكانية أن يؤدي تحقيق التحول الأخضر من خلال سياسات التخفيف والتكيف الفعالة، التي تُنفَّذ بطريقة شاملة، إلى جعل مجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وإلى النهوض بتنمية أفضل.

دال - المجتمع المدني والشباب

57 - منذ إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في عام 2016، أُحرز تقدم بشأن تشجيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في المنطقة، من خلال آلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة وفي المنتدى. وقبل انعقاد الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة أُقيمت أيضا مناسبة جانبية بشأن موضوع "منتدى 2030 لأطفال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومراهقيها وشبابها" في سانتياغو، في نيسان/أبريل 2023، عُرضت فيها منظورات الشباب بشأن الكوكب، والناس، والازدهار، والسلام، والشراكات، بالإضافة إلى توصيات بالتعجيل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت نتائج المنتدى عبارة عن إعلان قدم فيها الأطفال والشباب منظوراتهم الإقليمية بشأن التنمية المستدامة.

هاء - القطاع الخاص

58 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا جهودها الرامية إلى تعزيز الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك مقترحات القطاع الخاص التي قُدمت في اجتماع المائدة المستديرة بشأن موضوع "التمويل المناخي: - التحول في مجال الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" أو مبادرات القطاع الخاص للاقتصاد الدائري والحلول التكنولوجية في هذا المجال التي عُرضت في الحلقة الدراسية بشأن موضوع "الاقتصاد الدائري: استراتيجية للتنمية المستدامة شاملة لعدة قطاعات" التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالشراكة مع الرابطة الألمانية للتعاون الدولي (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit). وقدمت اللجنة أيضا منظورها بشأن التحول الأخضر والرقمي وسياسات التنمية الإنتاجية ذات الصلة في اجتماع الأعمال الإيبيري- الأمريكي الرابع عشر، الذي عقد في سياق القمة الإيبيرية - الأمريكية الثامنة والعشرين المعقودة في الجمهورية الدومينيكية في آذار/مارس 2023. وقدمت المفوضية التوصيات المبيّنة في المنشور المعنون *الآفاق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لعام 2022: نحو انتقال أخضر وعادل*، الذي أُعد بالشراكة مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، والمفوضية الأوروبية.

سادسا - الاستنتاجات

59 - كما هو مبين في التقرير، أدت الآثار المركبة للمجموعة المتتالية من الأزمات إلى نكسات كبيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشمل ما يتعلق منها بمسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا السياق، يلزم اتخاذ مبادرات تحويلية تعالج أهدافا متعددة في وقت واحد، بسبل منها استراتيجيات التحويل الإنتاجي في القطاعات التي شهدت آثارا بيئية إيجابية، وإيجاد فرص عمل شاملة، وزيادة المحتوى التكنولوجي. وهذه المبادرات يجب أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى تعزيز التكامل

الإقليمي، نظرا لأن انخفاض مستويات التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في أمريكا الجنوبية، يعرض المنطقة لآثار السياسات التجارية والإنتاجية المتغيرة لشركائها التجاريين الرئيسيين من خارج المنطقة. ويمكن للتدابير الرامية إلى خفض تكاليف التجارة وتيسير الاستثمارات فيما بين بلدان المنطقة أن تحفز على استحداث سلاسل قيمة جديدة في القطاعات الاستراتيجية المشار إليها في هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، يمكن لزيادة التكامل الإقليمي أيضا أن تساعد المنطقة على جني مزيد من الفوائد من جراء التكامل مع بقية العالم. ولذلك، من المهم الإدراك بأن زيادة التعاون الإقليمي تمثل استراتيجية للتصدي للتحديات وجني فوائد الفرص التي تنجم عن الأنماط المتغيرة للعولمة.